مخاطر ومرونة

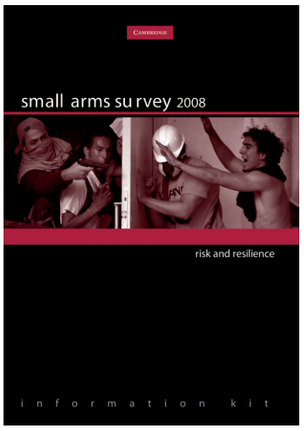

تقدم طبعة مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٨: مخاطر ومرونة، قسمين مواضيعين، الأول يبحث مسألة التحويل المتصلة بمخزونات الأسلحة وعمليات النقل الدولية وشهادات المستعمل النهائي. ويتضمن حالة دراسة لجنوب أفريقيا ورسماً هزلياً يبين السهولة الممكنة التي يتمكن فيها ممن لديه الوسائل الحصول على وثائق مزيفة من اتخاذ الترتيبات لشحن الذخائر إلى أي مكان تقريباً. القسم المواضيعي الثاني يحلل مقاربة الصحة العمومية للعنف المسلح، يتفحص بدقة عوامل الخطر والمرونة وينظر في التدخلات ذات الصلة. يشمل هذا القسم لمحة عامة عن عبء العنف المسلح، وكذلك دراستي حالة عن العنف المسلح في السلفادور والولايات المتحدة. ويستكمل فصل إنتاج الأسلحة الخفيفة هذه الطبعة.

يصدر مسح الأسلحة الصغيرة سنوياً من قبل فريق باحثين مقره جنيف بسويسرا ومن شبكة عالمية من الباحثين المحليين. وبات صناع السياسات والدبلوماسيون والمنظمات غير الحكومية يقدّرون المسح بوصفه مصدراً حيوياً لتحديد بواعث القلق الناجمة عن الأسلحة الصغيرة، علاوة على استراتيجيات الحد من العنف.

النتائج الرئيسية

الإنتاج

• ينتج ما لا يقل عن ٥١ بلداً في الوقت الحاضر أسلحة خفيفة. وإذ يقوم خمسة وأربعون بلداً بتصنيع أسلحة خفيفة بالكامل، فإن خمس دول أخرى تصنّع أجزاء أو تقوم بتحديث منظومات هذه الأسلحة.

• ينتج ما لا يقل عن ٣١ بلداً أسلحة خفيفة بموجب ترخيص، لكن ٢٦ بلداً ينتجون أسلحة أجنبية التصميم من دون ترخيص، أو بترخيص انتهى مفعوله، أو بحالة ترخيص غير واضحة.

• إن قيمة الإنتاج السنوية للأسلحة المضادة للدبابات الموجهة (وهي ليست إلا نوعاً واحداً من ثمانية أنواع من الاسلحة الخفيفة كما أدرجتها الأمم المتحدة) من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، هو ١,١ بليون دولار أمريكي تقريباً.

تدمير الفائض

• يُدمر نحو ٤٣٠ الفاً من قطع الأسلحة الصغيرة العسكرية سنوياً، وهي ربما أقل بقليل من تلك التي يجري إنتاجها بشكل جديد.

• ثمة ٧٦ مليون قطعة سلاح ناري عسكري على الاقل مما مجموعه ٢٠٠ مليون قطعة في العالم أجمع، من فائض الأسلحة.

• يختزن العالم ١٠٠ – ١٤٠ مليون طن من الذخائر العسكرية، منها ٢٠ – ٣٠ مليون طن ذخائر أسلحة صغيرة عسكرية. وثلثا الكمية الأخيرة من الفائض.

• على الرغم من إن برنامج عمل الأمم المتحدة وصكوكا دولية أخرى ميالة بطبيعتها للقضاء على فائض الاسلحة العسكرية بواسطة التدمير، إلا أن تصدير هذه الاسلحة هو المفضل في غالب الأحيان.

• من أكثر عمليات تدمير الفائض التي حققت تقدماً منهجياً هي تلك الخاصة بانظمة الدفاع الجوي المحمولة إذ أمنت الولايات المتحدة تعاوناً واسع النطاق.

نقل الأسلحة

• كبار مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (بتصدير سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي) هم الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا والنمسا والبرازيل والاتحاد الروسي والصين.

• كبار مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (بتصدير سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي) هم الولايات المتحدة والسعودية العربية وكندا وفرنسا وألمانيا.

الشفافية

• يبين بارومتر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠٠٨ أن الولايات المتحدة وإيطاليا وسويسرا وفرنسا والجمهورية السلوفاكية والمملكة المتحدة من أكثر كبار مصدري الاسلحة الصغيرة شفافية. ومن أقلهم شفافية هما إيران وكوريا الشمالية اللتان سجلتا صفراً في البارومتر.

التحويل

• سرقة الأسلحة من أصحابها المدنيين، في العالم كله، قد ينجم عنها حيازة غير قانونية بما مقداره سلاح لكل ١٠٠٠ قطعة سلاح.

• لقد تسربت ٤٠ في المائة من الذخائر في السوق غير المشروعة في شمال كينيا من القوات المسلحة الكينية.

• عقب تنفيذ قانون مراقبة الأسلحة النارية (٢٠٠٤ –٢٠٠٧) في جنوب أفريقيا بلغ معدل قطع الأسلحة النارية التابعة للمدنيين التي جرى الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها ١٥٠٥٤، بانخفاض مقداره ٢٤ في المائة عن الفترة السابقة. إن تشديد عقوبات الاخفاق في الإبلاغ عن الفقدان ومعايير التراخيص الجديدة والكفاءة وكذلك الضغط على تجارة الأسلحة النارية في جنوب أفريقيا منذ سنة ٢٠٠٠، ربما، كان لذلك كله أثره في هذه الانخفاض.

• نادراً ما تقوم الدول المصدرة بالتحقق خارج نقطة تسليم شحنات الأسلحة الصغيرة.

• منع تحويل وجهة الأسلحة يقتضي ثلاثة أصناف واسعة من المراقبة على سلسلة النقل الكاملة وطوال دورة حياة الأسلحة: قبل الشحن؛ مرحلة العبور؛ مركز التسليم؛ وما بعد التسليم.

• على الرغم من أهمية المراقبة على النقل للحيلولة دون تحويل وجهة الاسلحة، فإن دراسات أخيرة تقترح بأن تنفيذ حتى ابسط العناصر في نظام مراقبة فعال (مثل التوثق من شهادات المستعمل النهائي، اشعار بإعادة النقل، وتقييمات مخاطر ما قبل الترخيص) هو جزئي النتائج في أفضل الأحوال.وما لم تعتمد دول أخرى ضوابط شديدة في نقل الأسلحة فإن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة ستستمر في ايجاد طريقها إلى الإرهابيين والمجرمين والانظمة المفروض عليها حصار.

مقاربة الصحة العمومية لخفض العنف

• إن توافر الاسلحة النارية وغياب نظم حيازة السلاح الناري واستخدامه وحمل الأسلحة النارية في الأماكن العامة، ومثول البنادق داخل البيت والخزن غير السليم للأسلحة النارية، كلها عوامل مهمة في زيادة خطر العنف المسلح.

• من خصائص استراتيجيات التدخل الناجحة في خفض العنف المسلح هي قيامها على الأدلة، قابليتها على التصديق، تتطلب التعاون، وتناسب المجتمع المحلي، وسياقها يستهدف العرض على الأسلحة النارية والطلب عليها وأن تكون مدعومة على جميع الأصعدة شعبياً وسياسياً ومالياً.

• قد تكون مقاربة العدالة الجنائية لتخفيض الجريمة القائمة على أعمال الشرطة ذات الأهداف المحددة والاعتقال والملاحقة القضائية، فعالة، لكنها غير كافية لوحدها في معالجة العنف.

• فهم العنف المسلح ومنعه يتطلبان معلومات أفضل عن حوادث العنف. أما الطرق الراهنة، في الوقت الحاضر، للحصول على قاعدة بيانات عن العنف المسلح، فهي غير كافية.

• على الرغم من أن كثيراً من أفراد الفئة المعرضة للخطر لن يقدموا على ارتكاب أفعال عنيفة أبداً، إلا أنه من العسير التنبؤ ما أن فرداً معيناً سيقوم بعمل عنف ومتى.

• عوامل الخطر المهمة تغير مستوى العنف خلال فترة حياة الفرد.

معلومات للاتصال

مسح الأسلحة الصغيرة Small Arms Survey
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
بريد إلكتروني sas@smallarmssurvey.org
الموقع على الإنترنت www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر يوليو/تموز ٢٠٠٨
الطبعة الشعبية ISBN 978-0-521-70655-1
الطبعة المجلدة ISBN 978-0-521-88040-4

يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org ومكتبات بيع الكتب عبر الإنترنت بما في ذلك www.amazon.com. نسخ للعرض النقدي متوفرة عند الطلب.